

المغرب يفتح على محيطه الأفريقي بالتعاون في المجال الاقتصادي ومكافحة الإرهاب

محمد ماموني العلوي

المستوى القاري والمحلي، حيث أكد الملك محمد السادس في خطاب القاه أمام قمة الاتحاد الأفريقي بانيروبا، قبل ثلاث سنوات، أن "المشروع سيسهم في خلق سوق كهرباء إقليمية ويكون مصدرا أساسيا للطاقة، مما سيساعد في تطوير الصناعة وتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية وتسريع التنمية الاجتماعية، كما سيساعد في بناء علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف أكثر سلمية وبالتالي خلق بيئة مواتية للتنمية والنمو".

ويعتقد مراقبون أن التحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تعترضها القارة الأفريقية، تعزز الرغبة المشتركة في تطوير وتعزيز العلاقات متعددة الأبعاد القائمة بين البلدين، خصوصا وأن نيجيريا تعاني من إشكالية الجماعات المتطرفة متمثلة بالأساس في جماعة بوكو حرام.



صبري الحو
المغرب يتحرك في محيطه الأفريقي بلورة تحالف إستراتيجي

وفي هذا الصدد عبر الرئيس بوهاري عن شكره للملك محمد السادس على "دعم المملكة التضامني في مجال مكافحة التطرف العنيف، لاسيما من خلال تكوين الأئمة النيجيريين بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشحات".

ويرى مراقبون أن نيجيريا وغيرها من الدول الأفريقية التي تعاني من معضلة التطرف والإرهاب ستستفيد من مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتكوين التابع للأمم المتحدة الذي سيسخره المغرب. وقال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة في وقت سابق، إن هذا المكتب يهدف إلى تعزيز قدرات الدول الأفريقية عن طريق بلورة برامج وطنية للتكوين في مجال مكافحة الإرهاب.

وتأتي المباحثات بين المغرب ونيجيريا في الوقت الذي تتكفّف فيه الاستعدادات لعقد قمة الاتحاد الأفريقي المقبلة المقررة في الفترة من 6 إلى 7 فبراير في أبيس أبابا. ويرى صبري الحو أن نيجيريا "بصدد الانتقال في موقفها إلى نيجيريا الذي يتأسس على أنقاض العداء تمهيدا لتبني موقف داعم للمغرب في قضية الصحراء انطلاق من جعل المنافع والمصالح الاقتصادية متداخلة ومتكاملة لا يمكن عزلها عما هو سياسي بل في خدمته". ويتنظر أن ينتقل منصب مفوض السلم والأمن المهم داخل الاتحاد إلى مرشح من نيجيريا.

الرباط - يدافع المغرب نحو المزيد من الانفتاح على محيطه الأفريقي وذلك في أعقاب تحقيقه اختراقات هامة في قضية الصحراء بعد الاعتراف الأميركي بمغربيته.

وأجرى العاهل المغربي الملك محمد السادس، الأحد، اتصالا هاتفيا مع الرئيس النيجيري محمد بوهاري، حيث شدّد الطرفان على "الدناميكية الإيجابية التي تشهدها العلاقات الثنائية في جميع المجالات".

وأعرب الملك محمد السادس والرئيس محمد بوهاري عن عزمهما المشترك على مواصلة المشاريع الإستراتيجية بين البلدين وإنجازها في أقرب الآجال، لاسيما خطط الغاز نيجيريا - المغرب وإحداث مصنع لإنتاج الأسمدة في نيجيريا.

ويرى مراقبون أن المغرب يعول على التعاون في مجالات مختلفة مع شركائه على غرار الاقتصاد والمجال الأمني لتوطيد علاقاته مع محيطه الأفريقي الذي يمثل ساحة تنافس دولي وإقليمي.

ويعتقد صبري الحو، الخبير في القانون الدولي ونزاع الصحراء، أن المغرب "يصدد المرور إلى المرحلة الثانية في علاقاته الخارجية خاصة في خطته الإستراتيجية مع الدول الأفريقية، حيث أن الانفتاح والتعامل الاقتصادي والمشاورات السياسية أدت في مرحلة أولى إلى ضمان الحيداء لدى هذه الدول".

وأضاف الحو في تصريح لـ "العرب"، أن "المغرب يتحرك من جهة لتفعيل الإطار التعاقدوي والاتفاقي في سياق الشراكة لإنجاز مشاريع إستراتيجية عملاقة تتم في إطار توطيد الثقة مع شركائه، وهو بذلك يستهدف بلورة تحالف إستراتيجي محكوم عليه بالنشأة وبالديمومة والاستمرار لحماية الاتفاقات الاقتصادية الإستراتيجية".

ونظرا إلى حجمها وإمكاناتها الاقتصادية، فقد قام الملك محمد السادس في ديسمبر 2016 بزيارة إلى نيجيريا، وفي العام 2018 وقع اتفاقية لإنشاء خط أنابيب للغاز يربط بين البلدين وقد يمتد نحو أوروبا، ويعبر ست دول من غرب أفريقيا مساهما بذلك في تمتين العلاقات بين المغرب ونيجيريا.

ومن خلال هذا المشروع، يسعى العاهل المغربي إلى تنويع شراكات بلاده في أفريقيا وتوسيع الأنشطة في ما بين بلدان الجنوب التي بدأها المغرب مع شركائه التقليديين في القارة. من شأن مشروع خط الأنابيب تحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية على



لا تراجع من المشيشي أو الرئيس سعيد

وأمام تعمق الأزمة بين رؤوس السلطة، تزايد الحديث مؤخرا عن الحلول التي قد تُخرج البلاد من مأزقها سواء من خلال الثغرات الموجودة في الدستور، وهي خطوة إذا تم اتباعها فإنها تبقى غير مضمونة النتائج باعتبار أنها تتجاوز سعيد، وذلك من خلال اعتماد ما أطلق عليه أساتذة القانون الدستوري نظرية "الإجراءات المستحيلة"، أو تنازل أحد أطراف الأزمة سواء المشيشي أو سعيد.

وحسب العديد من أساتذة القانون الدستوري، نظرية الإجراءات المستحيلة يمكن تفعيلها لتفادي تعطل سير الدولة، حيث تصدر الحكومة في حال رفض الرئيس أداء الوزراء البمين الدستورية إعلانا تؤكد فيه رفضه دعوة الوزراء لأداء البمين وتنتظر "مهلة زمنية معقولة". ثم يتم تطبيق هذه النظرية وينطلق الوزراء في أداء مهامهم دون أداء البمين.

ولكن، وفقا لمراقبين، هذه العملية قد تزيد من حدّة الأزمة، خاصة مع فشل بعض المبادرات الرامية لحلحلتها، حيث لم يكتب لمبادرة البرلمان حسونة الناصفي النجاح رغم محاولاته التوصل مع سعيد.

وقال رئيس كتلة تحيا تونس مصطفى بن أحمد إن "نللك كان متوقعا (فشل الناصفي)، فحسونة بساند الحكومة والمشيشي طرف في الأزمة، فكيف يمكن أن يتوسط الناصفي الداعم للحكومة في مشكلة بين الحكومة ورئيس الجمهورية؟".

رئيس كتلة الإصلاح الوطني في البرلمان حسونة الناصفي، الذي أكد إجراءه قرابة 6 اتصالات بالرئيس سعيد الذي لم يجبه. وأجرى الشابي الأسبوع الماضي مشاورات مع مجموعة من الشخصيات الوطنية، من بينها رئيس الحكومة الأسبق حبيب الصيد ووزير الخارجية الأسبق خميس الجيناي والأميرال كمال العكروت، وغيرهم، وخلصوا إلى دعوة أقطاب السلطة إلى "التفعل والحكمة وأن يضعوا مصلحة الوطن فوق كل اعتبار".

وقال الشابي في تصريح لـ "العرب" إن الشخصيات الوطنية الـ9 التي قامت بالمشاورات الأسبوع الماضي اكدت في هذه المرحلة بالدعوة إلى التفعل والتهدئة والحوار ونداء للمجتمع المدني أن يجهز نفسه لكل طارئ. مؤسسات الدولة اليوم مهددة بالشلل أو بعدم التشكل (الحكومة) أو بالتشكّل في تعارض مع الإجراءات الدستورية، وهو ما يضعفنا".

وأضاف أن "الأزمة بين الرئاسة والبرلمان وصلت إلى مرحلة كسر العظام.. خضير جدا ما يحدث والمرجح الوحيد هو حوار يشارك فيه الجميع، لأنه دون الحوار البلاد مفتوحة على سيناريوهات مجهولة، لأن هناك توترا اجتماعيا حيث عبر الشباب عن غضبهم في مظاهرات ليلية شابهها نوع من العنف، ثم خرجت تظاهرات في وضوح النهار وأخذت منحى معاديا للأمن، وهذا فيه خطأ والأزمة السياسية تعمق".

قال المحلل السياسي إبراهيم الوسلاتي إن "الحفصي يعد الشخصية الأقر على قيادة الوساطة باعتبار العلاقات المتينة التي تربطه ببقية الفاعلين. اعتقد أنه باشر اتصالاته بعد الاتصال الذي جمع سعيد بأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد، حيث تطرق هذا الاتصال إلى الأزمة التي تعيشها تونس"، في إشارة إلى الاتصال الذي جاء بين الشيخ تميم وسعيد على خلفية "محاولة تسميم" الرئيس الفاضلة.

وأضاف الوسلاتي في تصريح لـ "العرب" أن "المطلوب اليوم هو أن يبادر رئيس الحكومة بالتواصل مع رئيس الجمهورية والجلوس معه في انتظار أن تنجح وساطة علي الحفصي التي قد تجد طريق الحل في وقت لاحق".

ويرفض سعيد أداء 4 وزراء البمين الدستورية، وهو شرط ضروري من أجل مباشرة مهامهم، بذريعة أن شذبهات فساد أو تضارب مصالح تحوم حولهم، وهو السبب الذي قد يكون وراء زيارة المشيشي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من أجل المزيد من التثبّت في وضعية هؤلاء الوزراء. وتأتي هذه التطورات في وقت باع فيه العديد من المحاولات الرامية لتحقيق اختراقات في الأزمة السياسية والدستورية بالفشل، حيث لم يتفاعل لا الرئيس ولا بقية أطراف الأزمة مع المبادرة التي قادها رئيس الهيئة السياسية لحزب الأمل أحمد نجيب الشابي، ولا المبادرة التي أطلقها أيضا

العشوائيات في ليبيا: ظاهرة خطيرة باقية وتتمدد في ظل انقسام السلطة

قوانين، لأن الدولة لن تقدر على التخليص". ويضيف الهاشمي "قانون 59 الخاص بالإدارة المحلية كان قائما على فكرتين، المحافظات والبلديات، وللأسف تم إرجاء تقسيم المحافظات واعتماد البلديات صغيرة الحجم والقدرة، وهذا بمثابة رصاصة في قلب رجل مريض".

ويقدر المسؤول الليبي السابق بداية تغول العشوائيات مع حلول الألفية، عند توقف آخر مخطط (مخطط الجيل الثالث) قائلا "لم يتم النظام السابق بأي دور لإيقاف المد العشوائي، ثم جاءت الثورة وما تبعها من عراقيل لم تساعد الدولة، والان زادت الحرب من المشكلة بسبب أزمة النزوح وتهدم الكثير من البيوت والمؤسسات".

ويرى مراقبون أن حالة الفوضى الأمنية التي أعقبت "ثورة فبراير" التي أطاحت بالعقيد معمر القذافي في 2011 والتي كرسها السلاح الإنفلت بيد الميليشيات التابعة لحكومة "الوفاق"، واجهة الإسلاميين، والتي تسيطر على غرب ليبيا، قد فاقت المظاهر. ودخل أروقة وزارة الإسكان والتعمير (المستحدثة)، بثير وكيل الوزارة عبدالله الكنعان مسالة الوضع الأمني المتأزم وانتشار السلاح منذ سنتين، بشكل لا يساعد على كف امتداد النمو العشوائي، وفق قوله، بالإضافة إلى المركزية الإدارية التي يرى أنها ساهمت في تعميق الأزمة، لأن الشكل يريد الإقامة في العاصمة حيث المؤسسات وفرص العمل أكثر، والإجراءات الجبر والإكراه، فلن تفيد أي إجراءات أو

الحالية لا تستوعب أكثر من 3.912 مليون مواطن"، في دولة عدد سكانها يقارب الـ7 ملايين.

ويقول أحد سكان عشوائيات طرابلس "لم أجد مكانا أشيد فيه بيتي إلا خارج المخططات، لقد دفعت إلى ذلك، فتمن الأرض التي اشتريتها مع تكلفة البناء أرخص من شقة، وأكثر مساحة".

وفي مفازة غربية فإن العشوائيات في ليبيا وطرابلس خصوصا ليست منازل خشب وصفيح كباقي دول العالم الثالث، فأغلبها بيوت واسعة وفل وقصور أيضا، فعلى الأغنياء لا يجدون براحا للبناء داخل المخططات، بل حتى مؤسسات الدولة يفاجأ المواطنون أحيانا بافتتاح مقارر جديدة لها داخل طرق حيوية مكنتة، لتزديدها اكتظاظا، دون توفير أبسط الخدمات، كما أن ركن السيارات، كما حدث عند افتتاح أربعة فروع جديدة لمصارف مملوكة للدولة في طريق قرجي "الشريان الرئيسي الغربي لطرابلس" ما يطرح تساؤلات عن الأطراف التي تتحمل مسؤولية هذه المخططات، ويحمل وكيل وزارة الحكم المحلي عبد البري شنيارو المواطن والمقاولين المسؤولية الأولى عن وجود العشوائيات، ولا يسايره في ذلك مدير إدارة المحافظات والبلديات بوزارة الحكم المحلي صلاح فطح الذي يرى أن "المسؤولية تبدأ من رأس الهرم، لأن التخطيط والتعمير مشاريع إستراتيجية وطنية".

ومهما كان الطرح المسؤول، يتفق الجميع على خطورة العشوائيات التي

ولم يقف المقاولون عند هذا الحد بل "سيطروا على مزارع وغابات مملوكة للدولة، واتهكوا شواطئ، ومناطق أثرية"، بحسب تصريحات لرئيس مرصد التعديت على أملاك الدولة فوزي باني، وورقة بحثية مدعومة بصور جوية "قبل وبعد الانتهاكات".

ومع تزايد الهجرة إلى طرابلس، اكتظت المدينة بالسكان الذين بلغ عددهم فيها أكثر من ثلث سكان البلاد. وتم تحميل المناطق الجديدة عشوائيا على طرق وشبكات كهرباء زراعية لا تقوى على هذه الأعداد. وازداد حفر الأبار غير المرخصة، واختلطت بعض مياهها بالصرف الصحي، ووصل الأمر إلى حد البناء تحت أبراج الكهرباء عالية الجهد، دون تقدير للعواقب.

ويعد أحداث "ثورة فبراير" في 2011 التي أطاحت بالعقيد معمر القذافي زادت قسوة الظروف التي عاشتها ليبيا من امتداد العشوائيات، وتحولت قضيتها إلى "أزمة حقيقية تنذر بالخطر إن لم يتم التحرك السريع"، حسب ما يقول مدير مخططات الجيل الثالث بمصلحة التخطيط العمراني عبد الحفيظ المودي. وبحسب بحث حول الانتشار العشوائي الذي فاق مخططات المدن أعده المودي فإن المخططات المعتمدة في طرابلس مثلا لا تتجاوز 15 في المئة من مساحة المدينة، وغير المعتمدة تشكل 16 في المئة، فيما تصل المناطق غير المخططة إلى 69 في المئة. وعلى المستوى الوطني يشير البحث إلى أن "المخططات

عندما تم تخصيص أراضي الطوق الأخضر المحيطة بالمدينة المتقنين في الدولة قام أغلبهم لاحقا بتقسيمها وبيعها لمن يتولى التقسيم، في ظل شبه غياب المؤسسات التخطيطية والعمران، وشبه انعدام مناطق معتمدة يجوز قانونا شراء أراض سكنية داخلها، ونقص حد في الشقق الجاهزة، وسبات لأجهزة مكافحة البناء العشوائي.

ويبدو أن تأخر الدولة في مجال التخطيط الحضري دفع المقاولين والتجار للتحرك وحيازة مكانها في توفير الأراضي السكنية والخدمية والمنازل الجاهزة والمحلات والورش، ولكن، بحد أدنى من الخدمات، قد لا يتخطى إمدادا غير شرعي للكهرباء وطريق ضيق.

وتأتي هذه الوساطة الجديدة في وقت لم يخف فيه المشيشي مخاوفه من بقاء الشفور في عدد من الوزارات، قائلا الأثنين خلال زيارة إلى مقر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إن "وضع تونس لا يحتمل التأخير في مباشرة الوزراء لهمهامهم". وفي تعليقه على الوساطة التي يقودها الحفصي،

وتأتي هذه الوساطة الجديدة في وقت لم يخف فيه المشيشي مخاوفه من بقاء الشفور في عدد من الوزارات، قائلا الأثنين خلال زيارة إلى مقر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إن "وضع تونس لا يحتمل التأخير في مباشرة الوزراء لهمهامهم". وفي تعليقه على الوساطة التي يقودها الحفصي،

وتأتي هذه الوساطة الجديدة في وقت لم يخف فيه المشيشي مخاوفه من بقاء الشفور في عدد من الوزارات، قائلا الأثنين خلال زيارة إلى مقر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إن "وضع تونس لا يحتمل التأخير في مباشرة الوزراء لهمهامهم". وفي تعليقه على الوساطة التي يقودها الحفصي،



المنازل العشوائية تحاصر العاصمة طرابلس